

صحا ما عرفت غير التصحية ضمنها وان بعد التصحية لا يجوز فمى وكذا
 العجوة ان يفتح الخاء منه فتنقى الياء فيها ان بعد ضم نعتان الخال الحشيت
 اذا كسبه العارض فلا حتم لا يكثر ولو كسبه الموصوف لم يفتح من الجوع
 عشر في زوايا من وضعه في الخى وضمه الا اذا وضعه لهم ضرورة الامر
 الضم عليه باللام الا في ثلاثه ما اذا كان اللام سلكا او وصل اليها مورد
 او كان الموصوف غير امك بالذوق مال غير وان بعد جاز الضم على العبد
 ويرجع به على امك كماله جامع العصولين وزدته راجعا ما اذا ام اللاب
 انهم كمله الغيبة لا يجوز دخول استان الا بالذوق اللام الغزو كمله غيبته
 المعنى وما اذا سقط ثوبه في بيت غيره وخرقوا علمه اخبره كمله الوديعه
 حرم فملا جرحه فمى ان ميتا موصوف ثلاثه اوجه فان كان في ارض ملوكة
 الحرام فملها كمله الشمس عليه واخر اوجه ولم الغنم وبنه والذوق جوفيت وان كان
 في ارض موقوفة لا يكثر ان كان في ارض سبعة الا الحرام الا يردى بلوى ارض
 يموت هكذا في العمرة الفلانة والوافقات المسلمية من الوقوف وينبغي
 ان يكون الوقوف من قبيل المباح يمشي فيه التجمع ويجاز مشيونه على الضم
 في صورة الوقوف عليه فمى صورته في ارض موقوفة بالملك كمله الجبل وسمى
 مباحه جلد تضم فيه التجمع **كتاب الصيود والزياج والاضحية**
 الصيود مباح الا للتلذذ او حرمه كرا في الزاينة وعاشقها والحاجة ليصلح
 العبد حرام واسهل الملك ثلاثة ثمن الملك من اخله وهو الاستيلاء على
 التمدح وتداول البيوع والعبية ونحوه وخلافه كمله الوارث جلا اول
 شره خلوا الحبل عن الملك بلوا استنوا على حثب جمع غير من المعارة
 في ملكه ولا يملك العيش ما يجره بالانعريف ولو ادرسا انسان ملكه وفلا
 من ارض موصولة ملكه بالاستيلاء بل صرحه اخبره دعوا حتم نشودا

الملك

المملوك في الكسب والحق المقتدر انه يملك فمشور المطان ولو اقر به غير المقتدر
 بجاره انسان بملكه وانقر جده له ملكا لغيره جلد يفتقر حلهما زاد
 اليراع ان كان ملكه فمى والاستيلاء فمى وان خفيه وحكمه **والاول**
بوضع المير والثانية بالتهيئة فاذا نصب الشبهة للصير ملكا وانعزل
 بخلافه ما اذا نصب المير الميراث واذا نصب الميراث فعلى الصير ملكه
 ولو نصبه له فتعزلت ميراثه غير ان كان الاول بحيث لو سدد به اخبر
 ملكه ميراثه والثاني والاول لو حرمه بين الصير الميراث وملكه فمى
 وارض منتهى لصيرها موقع الزيادة اليه مجموعا حرمه وما قسمه في ارض موصولة
 وان لم يبعها لانهم اوصوا بخلافه الميراث والقبض اذا اذناهم او يردى العبد
 جده لا يكون له ارضه الا بالقبض عليه ملكه غير فمى لانه في قبضه لا يكثر
 ولو وقع في حرمه من القتل شيئا واخبره عنهم مجموعا لا الا ان يهدى الملك
 الا في قبضته الميراث فان ابواه سنيدوا وان ارضهم ايجلت سبعة سبعة
 فان كان في قبضته حله والاول الاستيلاء مستغفرا وار وجره في ذرة ملكه
 حلالا وان وجره خلت اود بغير ارضه والاول وهو لغته انه ان يصر بها على
 نفسه ان كان مختلفا بعد التعريف وكذا ان كان عليه عنده اشترى سكرته
 مشروطة بالاستيلاء في الماء وفضها كمله ميراثه سكرته واشتدعت جاليتها
 للميراث والمشروطة المشترية فان كانت المشترية هم المشروطة جمع
 المشترية فضعت والاخر في العرف والاحكام وواحد من العظمة الجرم ولو دعي
 انتم تعام والاضحية للفتن على اليمين الميجوز وكذا التفات غير وجه القس جرم
 العضو المنفصل شره كهيئة الميراث الميراث فمى في حاله في الميراث
 كمله منية العطف وانما تعام **كتاب الحرف والاباحه**
 ليس سلطانا وان اجتمعت الاستيلاء كمله ميراثه والتمس الميراث